إذا صغّرتَ الاسمَ المبهمَ تركتَ أوّلَه على ما كانَ عليه من فتحٍ أو ضمٍّ بخلافِ المعربةِ لأنّها لمّا خالفَتْها في الإعراب والبيان خالفتها في التصغيرِ لأنّ التصغيرَ كالوصفِ لها ووصفُها لا يغيّرها فمن ذلك ذا تقول في تصغيره ذَيّا بالفتح فالألف في آخرِه عِوَضٌ عن الضمّة المستحقّة في أوّل المصغّر فهي زائدة ولمّا كانَ ذا على حرفين لم يمكن تصغيرُه مع بقاءِ ألفه لأنّ الألف لا يكونُ قبلَها ساكنٌ وياءُ التصغير ساكنة ولا يمكنُ أن تُقْلَبَ الألفُ ياءً وتدغمَ فيها ياءُ التصغير لأنّ ذلك مخالفٌ لِمَا عليه بابُ التصغير إذْ من حكم التصغير أن تكون ياؤه ثالثةً وبعدها حرف فوجب أن تُكمّل هذه الكلمةُ ثلاثةَ أحرف كما تكمّل سائر الكلمات التي على حرفين بحرفٍ آخرَ في التصغير فزادوا ياءً تقع بعد ياء التصغير وصارتِ الألفُ ياءً قبل ياء التصغير فصارَ معك ثلاثُ ياءاتٍ وذلكَ مرفوضٌ على ما ذكرنا في تصغير عَطَاء وبابه فحذفوا إحداها والقياسُ يقتضي أن تكونَ المحذوفةُ الأولى لأنّ